CCW/GGE/I/WP.7
21 May 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معنية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الأولى
جنيف، ٢١ - ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢

موقف الاتحاد الأوروبي من قضية المتفجرات من مخلفات الحرب

الهدف

يسلم الاتحاد الأوروبي بالمشكلات الخطيرة الناجمة عن "المتفجرات من مخلفات الحرب" التي لم يعد لها أي غرض عسكري، والتي تشكل سبباً للمعاناة الإنسانية وعقبة خطيرة تعترض تقديم المساعدة الإنسانية، وحفظ السلام، وإعادة الاعمار والتنمية. وأنها تشكل خطراً على المدنيين والعسكريين سواء بسواء. ويرغب الاتحاد الأوروبي أن يشير، في هذا السياق، إلى ورقة العمل[1] التي قدمتها المملكة المتحدة عن الأهداف العسكرية والإنسانية لتناول مسألة مخلفات الحرب غير المفجرة والمؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر.

والغاية من ورقة العمل هذه هي المساهمة في المداولات الجارية حول كيفية التعامل مع المشكلات الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب بهدف تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدماً في هذه العملية في أعقاب المؤتمر الاستعراضي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يمكن العثور على الارشادات المتعلقة بكيفية تنظيم المتفجرات من مخلفات الحرب في الصكوك الحالية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وفي الاقتراحات التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، سويسرا (الذخائر الصغيرة)[2] وسواها.

نطاق الانطباق

ينبغي تطبيق التدابير المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية بصيغتها المعدلة في المؤتمر الاستعراضي الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

النطاق المادي

هناك أساليب مختلفة إزاء هذا الموضوع، لكل منها ميزاته الخاصة به. ويمكن اتباع *أسلوب شامل* في معالجة المشكلات، مثل الجمع بين الأحكام العامة والشروط المتصلة بأسلحة بعينها في صك قانوني واحد. ويمكن

أن يضـــم هذا الصك جزءاً عاماً يتضمن أحكاماً بخصوص التطبيقات العملية للقانون الإنساني الراهن، وواجب اطلاع المدنيين، والنهوض بعمليات الإزالة المبكرة، الخ. ويمكن أن يحتوي جزء آخر على الشروط المتصلة بأسلحة بعينها فيما يتعلق بذخائر ومعدات مختارة، وعلى سبيل المثال بشأن إمكانية الكشف وآليات التدمير الذاتي. وثمة أسلوب آخر لتناول هذه المشكلة يمكن أن يكون *اسلوباً يتعلق بأسلحة محددة*، مثل البروتوكولات المنفصلة لفئات معينة من الذخائر من قبيل الذخائر الصغيرة.

والقضية التي يتعين النظر فيها هي كيفية معالجة التداخل المحتمل بين أي بروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب والبروتوكولات الأخرى الملحقة بالاتفاقية.

التدابير الوقائية

إن الهدف المنشود من أي صك قانوني يتناول المتفجرات من مخلفات الحرب هدف مزدوج. فأولاً، ينبغي أن يتناول الذخائر قبل أن تصبح متفجرات من مخلفات الحرب. وأن يسعى إلى منع تواجد مخلفات متفجرة، بين أمور أخرى، من خلال وضع أحكام لتعزيز موثوقية التدمير الذاتي. وثانياً، يتعين أن يهدف الصك إلى الوقاية من الإصابات الناجمة عن النبائط المتفجرة عندما تصبح متفجرات من مخلفات الحرب. ويمكن بلوغ ذلك بعدة طرق منها اشتراط إمكانية الكشف بهدف الإزالة، والتحذير السريع للعامة والمعلومات التي تسهل عملية الإزالة وغيرها مـــن الخطـــوات الـــتي تساعد على الإزالة المبكرة. ويمكن احتواء الحلول التقنية وغير التقنية في كلا فئتي التدابير الوقائية.

١- فيما يخص الحؤول دون تحول الذخائر إلى متفجرات من مخلفات الحرب، ينبغي النظر في أحكام تقنـــية فـــيما يتعلق بجملة أمور منها زيادة موثوقية الفتائل (الصمامات)، ونبائط التدمير الذاتي/التعطيل وإبطـــال المفعول. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الاقتراح السويسري بشأن التعطيل والتدمير الذاتي للذخائر الصغيرة يشكل إسهاماً ثميناً في هذه المناقشات.

وبمـــا أن القـــانون الإنســـاني الدولي ينطبق على كافة ميادين النـــزاعات المسلحة، فإن الاتحاد الأوروبي يرى تجسيد ذلك في أي صك يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وثمة ضرورة لاجراء المزيد من النقاش حول التطبيقات العملية للقانون الإنساني الدولي بالنظر إلى ما تتسم به المتفجرات من مخلفات الحرب من خصائص محددة.

٢- وفـــيما يتعلق بالذخائر التي لم تنفجر يتعين تناول موضوع المسؤولية عن توفير المعلومات لعامة الناس وللقائمين بعمليات الإزالة. ويمكن استلهام البروتوكول الثاني المعدل في وضع هذه الأحكام. وينبغي النظر أيضاً في الجانب التقني لإمكانية الكشف.

ويجب أن يكون هناك التزام قانوني يقتضي من الأطراف في أي نزاع أن تقوم بتوفير المعلومات والتثقيف للمدنيين، حال توافرهما أو حال تمكنّها من القيام بذلك، ولكن بأسرع وقت ممكن بعد توقف الأعمال العدائية، فتوفر المعلومات عن أية ذخائر تم استعمالها في مناطق محددة وخصوصاً فيما يتعلق بالأخطار التي يمكن أن تترتب على المعدات غير الثابتة التي لم تنفجر. وعليه فقد يكون من الضروري إدراج أحكام بشأن تسجيل المعلومات وتقديمها.

أما بالنسبة للإزالة، فالهدف هو تعزيز عمليات الإزالة السريعة والمأمونة. وهذا يقتضي أن تكون المتفجرات من مخلفات الحرب قابلة للكشف بسهولة وأن يتم تزويد العاملين في إزالتها (ومنهم وكالات الأمم المتحدة والحكومات والأطراف الأخرى ذات الصلة) بالمعلومات التقنية المناسبة عن الذخائر المستخدمة، مع مراعاة اعتبارات الأمن التنفيذية.

وثمة مسألة مستقلة يتعين تناولها وهي تنظيم الذخائر والمعدات التي لا تفي بالمعايير التقنية الجديدة. ويمكن النظر في هذا السياق في موضوع شروط وقف مفعول المخزونات القديمة وفي أحكام تسمح بالتحسينات اللاحقة ضمن حيّز زمني مناسب، علاوة على حظر نقل الذخائر التي لا تفي بالمعايير الجديدة.

الامتثال

يرى الاتحاد الأوروبي أن التدابير المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب ينبغي أن تخضع لآليات الامتثال، وهو على استعداد لمناقشة أفضل وسيلة لتحقيق ذلك.

دفع العملية إلى الأمام

يرحب الاتحاد الأوروبي بتشكيل فريق الخبراء الحكوميين الذي سيتناول قضية المتفجرات من مخلفات الحرب. ويتلخص موقف الاتحاد الأوروبي في أنه يتعين أن يبادر الفريق في أقرب وقت ممكن إلى التفاوض حول صك ملزم قانونياً (بروتوكول). وبهذا المعنى يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة تقديم تقرير الفريق إلى الدول الأطراف في غضون فترة لا تتعدى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأن يتضمن هذا التقرير تدابير واقتراحات ملموسة، بغية تيسير البدء بمرحلة التفاوض في وقت مبكر.

الحواشي

(١) الورقة CCW/CONF.II/PC.3/WP.10.

(٢) الورقة CCW/CONF.II/PC.3/WP.4.

- - - - -